2000/1/23

حقائق حول البحرين

لابد لي من أن أصحح بعض المغالطات التي وردت في المقال الذي كتبه أنديرس سترند برج ، ونشرته مجلتكم في عدد يناير 2000 ، والذي يعطي قارئه انطباعات ثلاثة ، لا أعتقد أنها تغيب عن أي متابع عادي وكاتب متخصص.

الانطباع الأول : هو أن الكاتب يتبنى وجه نظر مسبقة تجاه التطورات السياسية والاقتصادية الحادثة في البحرين ، وفي إطار هذا التوجه< المسبق > ينظر إلى هذه التطورات ويقيمها.

والانطباع الثاني: مرتبط بالأول ، وهو أنه لا يتورع عن فعل أي شئ لاثبات صحة توجهه بدءاً من <الهروب >المستمر من الحاضر للاستشهاد بالماضي ، ومروراً بتجاهل ما يخالف وجهة نظره ، وإنتهاءاً بالنظر إلى الصورة من جانب واحد فقط وهو الجانب الذي يتماشى مع تقييمه و تكييفه للأمور.

والانطباع الثالث: هو أن المقال في مجمله مليء بالمغالطات والادعاءات في الوقت الذي تتلقى فيه البحرين الاشادات على مستويات مختلفة ، وتحظى خطوات قيادتها بالدعم والمساندة في المحيطين الاقليمي والدولي.

* أما أنه يتبنى وجه نظر مسبقة حول البحرين فإن لذلك شواهده العديدة من تقريره أهمها أنه يدعى أن عهد الشيخ عيسى عهد < العنف والقمع > في حين أنه هو العهد الذي وضع الانسان البحريني فيه على قمة أولويات التنمية، وحصلت البحرين على المركز الأول على الدول العربية والاسلامية في مجال التنمية البشرية لأربع سنوات متتالية ، وهو العهد الذي أرسيت فيه دعائم الديمقراطية المباشرة وأنشئ مجلس الشورى ، ووضعت البنية الأساسية لاقتصاد قوى لا يرهن نفسه بالنفط وتطورات أسعاره ، فضلاً عن أنه العهد الذي تغلبت فيه الدولة على تحدياتها الكثيرة التي لم تواجه مثلها أي من دول المنطقة ، ولولا الاستقرار الداخلي ، والتفاف الشعب حول قيادته ما نجحت في التصدي لهذه التحديات ، ولعل الكاتب يعرف أن الشعب البحريني قد أختار الاستقلال تحت حكم آل خليفة في استفتاء أجرته الأمم المتحدة عام 1971 .

ويصف الكاتب المنشقين بأنهم < معارضين > وبالتالي فإنهم يمثلون قطاع من الشعب ، وهذا غير صحيح ...حيث أنه ليست لديهم أي رؤية غير رؤيتهم الخاصة التي تضمن لهم البقاء في الغرب متمتعين بالميزات التي يحصلون عليها ، ولعل الكاتب قد كشف عن ذلك بدون أن يدرى حينما قال أن ما يسمى < بحركة الحرية الاسلامية > تطلق على نفسها في الغرب< حركة حرية البحرين > ، وفسر ذلك بأن وجودها في الغرب يقتضي ان تقدم نفسها في شكل ليبرالي دستوري يرتبط بحقوق الانسان ، أما داخل البحرين فتقدم الحركة الجانب الاسلامي من سياستها. وهذا معناه أنها تتلون بكل لون حسب الظروف المحيطة دون أن يكون لديها مبدأ تؤمن به سوى مصلحتها الخاصة.

* وأما أن الكاتب لا يتورع عن فعل أى شئ لاثبات وجهة نظره ، فإن لذلك شواهده العديدة أيضاً.

- فهو يشير إلى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عام 1992 الذي يقول انه انتقد أوضاع حقوق الانسان في البحرين ، ويتجاهل أخر تقرير أصدره الكونجرس عن الحريات الدينية الذي أشاد بالبحرين ، ورسالة الكونجرس إلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة التي عبرت عن تأييدها له ولخطواته ، وإشادة العديد من منظمات

حقوق الانسان بخطوات القيادة البحرينية علي طريق التطور والاصلاح ، فضلاً عن الدعم الذي يُتلقاه نهج البحرين في التطور علي المستوى الرسمي في الغرب وغيره.

- ويقول إن المستثمرون مترددين بشأن الاستثمار في البحرين ، ولعله لم يطلع على آخر التقارير الدولية في هذا الشأن ، وأخرها تقرير معهد فريزر الأمريكى المتخصص في مجال الحريات الاقتصادية والذي حصلت فيه البحرين على المركز الأول عربياً والثالث دولياً في مجال الحرية الاقتصادية فضلاً عن تقرير الاسكوا ، وتقرير معهد هيرتاج وغيرها من التقارير .والبحرين لهذا الوضع تعد مركز لجذب الاستثمارات الاجنبية في الخليج والشرق الأوسط.

- -عند تناوله للتطورات التي حدثت في البحرين منذ أن تولى الشيخ حمد مقاليد الحكم ، فإنه مر عليها مروراً سريعاً ، وكأنه لا يريد ان يلفت نظر القارئ إليها ويصرفه عن تدبر دلالاتها ، ففي أقل من سنة تم إنشاء لجنة لحقوق الانسان في مجلس الشورى ، وأعلن عن إجراء انتخابات بلدية تشارك فيها المرأة وأخرج عن العشرات من الموقوفين والمحكومين في جرائم الحق العام.

والغريب أن الكاتب يقول أن العالم يعتبر هذه التطورات بـ < مثابة تغيرات واعدة > بينما هي < تجميلية > بالنسبة لـ < المعارضين >، ولكن ويفهم من كتابته أنه يميل إلى وجهة نظر المنشقين.

- يذكر الكاتب أنه قد كتب تقريره < من المنامة > في حين أنه لم يستشهد بآراء أي من كتاب البحرين ومفكريها حول التطورات الأخيرة ، واكتفى ، وهو يكتب من المنامة ، بالإشارة إلى آراء بعض العناصر الموجودة في الخارج ، وكأنها هي وحدها التي تحتكر الحقيقة.

* وبعد كل ذلك فإن الكاتب يعبر عن صوت نشاز ، حيث يشكك في الخطوات التي أقدمت عليها القيادة البحرينية في حين تشيد بها الكثير من منظمات حقوق الانسان وفي مقدمتها المنظمة العربية ، فضلاً عن رسالة مجمعة من النواب في مجلس العموم البريطاني المكون من مختلف الأحزاب إلى الأمير بهذا المعنى ، والكونجرس ، وغيرها من الأطراف.

وفي النهاية ثمة ملاحظتين أساسيتين لابد من الاشارة اليهما:

الأولى : أن مسيرة التطور في البحرين هي سلسة متصلة الحلقات يؤدي بعضها إلى بعض ، وليست مراحل منفصلة أو متعارضة، وهذا ما أكد عليه الأمير عند تقلده مقاليد الحكم خلفاً لوالده رحمة الله ، ومن هنا يمكن فهم الخطوات التي قام بها في إطار الفلسفة العامة التي تحكم حركة التطور السياسي والاقتصادي البحريني منذ نشأة الدولة وتقوم على ان لكل خطوة توقيتها الذي يضمن نجاحها وتوفر مبرراتها وتهيئة الظروف المختلفة لتقبلها ، وقد أدى غياب هذه الحقيقة عن الكاتب إلى الانطلاق من فرضيات خاطئة وبالتالي الوصول إلى نتائج مضللة وغير صحيحة.

الثانية : أن الكاتب لم يكلف نفسه قراءة تاريخ البحرين ، وبالتالي فإنه أشار إلى حل المجلس النيابي في عام 1975 دون أن يشير إلى الظروف التي أحاطت بذلك ، الداخلية والخارجية ، أو الظروف التي أخرت عودة

الشورى في إطارها المؤسسي بعد ذلك حتى عام < 1992 تاريخ إنشاء مجلس الشورى > مثل الثورة الإيرانية ، والحرب العراقية - الايرانية ، وغزو الكويت ،والصراع مع إسرائيل وغيرها من الظروف المحلية والإقليمية والدولية الاقتصادية والسياسية والأمنية.

د . عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2000/1/23

حقائق حول البحرين

لابد لي من أن أصحح بعض المغالطات التي وردت في المقال الذي كتبه أنديرس سترند برج ، ونشرته مجلتكم في عدد يناير 2000 ، والذي يعطي قارئه انطباعات ثلاثة ، لا أعتقد أنها تغيب عن أي متابع عادي وكاتب متخصص.

الانطباع الأول : هو أن الكاتب يتبنى وجه نظر مسبقة تجاه التطورات السياسية والاقتصادية الحادثة في البحرين ، وفي إطار هذا التوجه< المسبق > ينظر إلى هذه التطورات ويقيمها.

والانطباع الثاني: مرتبط بالأول ، وهو أنه لا يتورع عن فعل أي شئ لاثبات صحة توجهه بدءاً من <الهروب >المستمر من الحاضر للاستشهاد بالماضي ، ومروراً بتجاهل ما يخالف وجهة نظره ، وإنتهاءاً بالنظر إلى الصورة من جانب واحد فقط وهو الجانب الذي يتماشى مع تقييمه و تكييفه للأمور.

والانطباع الثالث: هو أن المقال في مجمله مليء بالمغالطات والادعاءات في الوقت الذي تتلقى فيه البحرين الاشادات على مستويات مختلفة ، وتحظى خطوات قيادتها بالدعم والمساندة في المحيطين الاقليمي والدولي.

* أما أنه يتبنى وجه نظر مسبقة حول البحرين فإن لذلك شواهده العديدة من تقريره أهمها أنه يدعى أن عهد الشيخ عيسى عهد < العنف والقمع > في حين أنه هو العهد الذي وضع الانسان البحريني فيه على قمة أولويات التنمية، وحصلت البحرين على المركز الأول على الدول العربية والاسلامية في مجال التنمية البشرية لأربع سنوات متتالية ، وهو العهد الذي أرسيت فيه دعائم الديمقراطية المباشرة وأنشئ مجلس الشورى ، ووضعت البنية الأساسية لاقتصاد قوى لا يرهن نفسه بالنفط وتطورات أسعاره ، فضلاً عن أنه العهد الذي تغلبت فيه الدولة على تحدياتها الكثيرة التي لم تواجه مثلها أي من دول المنطقة ، ولولا الاستقرار الداخلي ، والتفاف الشعب حول قيادته ما نجحت في التصدي لهذه التحديات ، ولعل الكاتب يعرف أن الشعب البحريني قد أختار الاستقلال تحت حكم آل خليفة في استفتاء أجرته الأمم المتحدة عام 1971 .

ويصف الكاتب المنشقين بأنهم < معارضين > وبالتالي فإنهم يمثلون قطاع من الشعب ، وهذا غير صحيح ...حيث أنه ليست لديهم أي رؤية غير رؤيتهم الخاصة التي تضمن لهم البقاء في الغرب متمتعين بالميزات التي يحصلون عليها ، ولعل الكاتب قد كشف عن ذلك بدون أن يدرى حينما قال أن ما يسمى < بحركة الحرية الاسلامية > تطلق على نفسها في الغرب< حركة حرية البحرين > ، وفسر ذلك بأن وجودها في الغرب يقتضي ان تقدم نفسها في شكل ليبرالي دستوري يرتبط بحقوق الانسان ، أما داخل البحرين فتقدم الحركة الجانب

الاسلامي من سياستها. وهذا معناه أنها تتلون بكل لون حسب الظروف المحيطة دون أن يكون لديها مبدأ تؤمن به سوى مصلحتها الخاصة.

* وأما أن الكاتب لا يتورع عن فعل أى شئ لاثبات وجهة نظره ، فإن لذلك شواهده العديدة أيضاً.

- فهو يشير إلى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عام 1992 الذي يقول انه انتقد أوضاع حقوق الانسان في البحرين ، ويتجاهل أخر تقرير أصدره الكونجرس عن الحريات الدينية الذي أشاد بالبحرين ، ورسالة الكونجرس إلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة التي عبرت عن تأييدها له ولخطواته ، وإشادة العديد من منظمات حقوق الانسان بخطوات القيادة البحرينية علي طريق التطور والاصلاح ، فضلاً عن الدعم الذي يُتلقاه نهج البحرين في التطور علي المستوى الرسمي في الغرب وغيره.

- ويقول إن المستثمرون مترددين بشأن الاستثمار في البحرين ، ولعله لم يطلع على آخر التقارير الدولية في هذا الشأن ، وأخرها تقرير معهد فريزر الأمريكى المتخصص في مجال الحريات الاقتصادية والذي حصلت فيه البحرين على المركز الأول عربياً والثالث دولياً في مجال الحرية الاقتصادية فضلاً عن تقرير الاسكوا ، وتقرير معهد هيرتاج وغيرها من التقارير .والبحرين لهذا الوضع تعد مركز لجذب الاستثمارات الاجنبية في الخليج والشرق الأوسط.

- -عند تناوله للتطورات التي حدثت في البحرين منذ أن تولى الشيخ حمد مقاليد الحكم ، فإنه مر عليها مروراً سريعاً ، وكأنه لا يريد ان يلفت نظر القارئ إليها ويصرفه عن تدبر دلالاتها ، ففي أقل من سنة تم إنشاء لجنة لحقوق الانسان في مجلس الشورى ، وأعلن عن إجراء انتخابات بلدية تشارك فيها المرأة وأخرج عن العشرات من الموقوفين والمحكومين في جرائم الحق العام.

والغريب أن الكاتب يقول أن العالم يعتبر هذه التطورات بـ < مثابة تغيرات واعدة > بينما هي < تجميلية > بالنسبة لـ < المعارضين >، ولكن ويفهم من كتابته أنه يميل إلى وجهة نظر المنشقين.

- يذكر الكاتب أنه قد كتب تقريره < من المنامة > في حين أنه لم يستشهد بآراء أي من كتاب البحرين ومفكريها حول التطورات الأخيرة ، واكتفى ، وهو يكتب من المنامة ، بالإشارة إلى آراء بعض العناصر الموجودة في الخارج ، وكأنها هي وحدها التي تحتكر الحقيقة.

* وبعد كل ذلك فإن الكاتب يعبر عن صوت نشاز ، حيث يشكك في الخطوات التي أقدمت عليها القيادة البحرينية في حين تشيد بها الكثير من منظمات حقوق الانسان وفي مقدمتها المنظمة العربية ، فضلاً عن رسالة مجمعة من النواب في مجلس العموم البريطاني المكون من مختلف الأحزاب إلى الأمير بهذا المعنى ، والكونجرس ، وغيرها من الأطراف.

وفي النهاية ثمة ملاحظتين أساسيتين لابد من الاشارة اليهما:

الأولى : أن مسيرة التطور في البحرين هي سلسة متصلة الحلقات يؤدي بعضها إلى بعض ، وليست مراحل منفصلة أو متعارضة، وهذا ما أكد عليه الأمير عند تقلده مقاليد الحكم خلفاً لوالده رحمة الله ، ومن هنا يمكن فهم

الخطوات التي قام بها في إطار الفلسفة العامة التي تحكم حركة التطور السياسي والاقتصادي البحريني منذ نشأة الدولة وتقوم على ان لكل خطوة توقيتها الذي يضمن نجاحها وتوفر مبرراتها وتهيئة الظروف المختلفة لتقبلها ، وقد أدى غياب هذه الحقيقة عن الكاتب إلى الانطلاق من فرضيات خاطئة وبالتالي الوصول إلى نتائج مضللة وغير صحيحة.

الثانية : أن الكاتب لم يكلف نفسه قراءة تاريخ البحرين ، وبالتالي فإنه أشار إلى حل المجلس النيابي في عام 1975 دون أن يشير إلى الظروف التي أحاطت بذلك ، الداخلية والخارجية ، أو الظروف التي أخرت عودة الشورى في إطارها المؤسسي بعد ذلك حتى عام < 1992 تاريخ إنشاء مجلس الشورى > مثل الثورة الإيرانية ، والحرب العراقية - الايرانية ، وغزو الكويت ،والصراع مع إسرائيل وغيرها من الظروف المحلية والإقليمية والدولية الاقتصادية والسياسية والأمنية.

د . عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2000/4/4

حقائق عن البحرين .. مرة أخرى

مثلما كانت المقالة الأولى ، ركز السيد أنديرس سترندبرج في رده على ردي على مقالته الذي نشر في عدد مارس 2000 من مجلة arabies trends)) على الأمور الفرعية تاركاً الأصل والجوهر جانباً ، مما يدعوني إلى تكرار الرد عليه مرة أخرى ، وليسمح لي هنا أن أشير باختصار إلى عدة نقاط هي:

الأولى : يقول الكاتب أنني متحيز إلى البحرين ، والحقيقة أنني متحيز إلى الحقيقة من ناحية وإلى بلدي التي أحمل جواز سفرها من ناحية أخرى . وأعتقد أنه بإشارته إلى قضايا التحيز والموضوعية إنما يعكس عدم القدرة على مقارعة الحجة بالحجة وبالتالي يبتعد عن مناقشة الحقائق التي أوردتها إلى توجيه اتهامات شخصية ويعطيني بذلك المبرر لأن أقول ما لم أرد أن أقوله في ردي السابق وهو أن الكاتب متحيز ضد البحرين خاصة وأنه يعمد إلى تجاهل كل ما هو إيجابي وحسن لديها . الثانية : يقول الكاتب أن عرضي لمسألة التقدم الاقتصادي في البحرين يبتعد عن محور مقالته الذي تركز على ضرورة الإصلاح السياسي ، في حين أن ما قلته كان في صميم الموضوع، وليسمح لي السيد سترندبرج بأن أسوق له هنا خلاصة أراء عشرات من علماء السياسة الذين قالوا < إن الحاجة إلى المشاركة وإثبات الذات تأتي كمرحلة ثالثة بعد إشباع الحاجات الأولية والثانوية > وقد اجتاز المجتمع الخليجي والبحرين ضمنه المرحلتين الأوليتين ويدخل المرحلة الثالثة بتدرج حتى لا تحدث أي اختلالات أو انتكاسات.

الثالثة : في الوقت الذي يعترف فيه الكاتب بما تحقق من نمو اقتصادي في البحرين، فإنه يزعم بأن نتائجه لاتوزع بالعدل على الجميع ، وليسمح لي هنا بأن أشير إلى أمرين:

* الأول قريب ويتعلق بالإشادة التي أصدرتها لجنة مكافحة التمييز التابعة للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في اجتماعها الأخير بجنيف ، بالبحرين وسجلها في المساواة وعدم التمييز لأي سبب .

* الثاني يتعلق بتقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تعطي البحرين المركز الأول عربياً وإسلامياً منذ أربع سنوات، وتبني هذه التقارير أحكامها على كل سكان الدولة وليست على جزء منهم فقط دون الآخر ، إلا إذا كان الكاتب يتشبث بحالات فردية لا ينعدم وجودها إلا في< مدينة أفلاطون الفاضلة >

* الرابعة ، تحدث السيد سترندبرج عن رحلته إلى البحرين مستخدماً أسلوب الإثارة الصحفية ، وصور الأمر وكأنه مغامرة في بلد مجهول ، وهذا يثير الدهشة ، فالمعروف أن البحرين بلد مفتوح على العالم ، ويشكل الأجانب من جنسيات العالم المختلفة أكثر من ثلث سكانه ، وليست هناك أية قيود على الدخول والخروج منها سواء للصحفيين أو غيرهم دون أن يتعرض أحد لأي مضايقة ، ولعل شهرتها كبلد مفتوح هو الذي جعل الإذاعات العالمية والقنوات الفضائية تتسابق لفتح فروع لها فيها فها هي قناة الأوربت العربية ذات الشهرة الواسعة تعلن انتقال مقرها من روما إلى البحرين ، كما بدأت هذا الشهر إذاعتا مونت كارلو وفرنسا الدولية البث من المنامة .

* هناك العديد من القضايا التي أثارها الكاتب في رده مثل انتقاداته لمجلس الشورى البحريني ، وحديثه عن المجلس الوطني وظروف حله ، وهذه قضايا أعتقد أن ردي بشأنها كان واضحاً في مقالي الأول ، ولا أرى ضرورة لتكرار هذا الرد مرة أخرى .

وثمة أمر أخير أود الإشارة إليه وهو أنني لا أطمع في أن يغير السيد سترندبرج آرائه بشأن البحرين ، فمن الواضح أن لديه رؤية سابقة لا يرى إلا ما يخدمها ويثبت صحتها ، ولكني أعيد كتابة هذا الرد إنصافاً للحقيقة ولبلدي البحرين .

2000/5/13

العلاقات البحرينية - الأردنية .. نموذج للعلاقات الشاملة

ومن جانبه كتب د .عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية مقالاً بصحيفة أخبار الخليج أوضح فيه أن التشابه بين البحرين والأردن لا يتوقف فقط عند السياسة الخارجية وإنما يمتد إلى جوانب أخرى يمكن الإشارة إليها في الآتي : -

* يعتمد البلدان بصورة أساسية على قدراتهما البشرية في تعزيز اقتصادهما المحلي في ظل محدودية الموارد الاقتصادية ، حيث لا يشكل البترول مصدراً كبيرا بالنسبة لدخلهما ، مما حدا بهما الى تنويع اقتصادهما وخلق مصادر أخرى للدخل القومى 0

* مشكلة الكثافة السكانية ، والتي تشكل ضغطا كبيراً علي الموارد الاقتصادية، فالبحرين من أكثر دول الخليج من حيث الكثافة السكانية ، كذلك تواجه الأردن المعضلة نفسها ، مما يشكل عبئاً اقتصادياً علي حكومتي البلدين ، خاصة مع قيامهما بعبء توفير الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية للمواطنين ، وقد تعامل البلدان مع المشكلة بعقلانية وتخطيط علمي ، يقوم على أساس الاستفادة بالموارد البشرية أقصي استفادة ، فأصبحت عامل إيجابي نحو تحقيق النمو والتقدم .

* إدراك البلدين لأهمية تطوير القوى العاملة حتى يمكن تحقيق التقدم فى المجالات المختلفة ، لأنه من الصعوبة بمكان تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بدون توفر القوى العاملة المؤهلة علمياً وعملياً ، ومن هنا كان سعيهما نحو تدريب وتأهيل العمالة الوطنية ، وقد وقعا اتفاقية فى هذا الشأن0

وأوضح أن مصادر التشابه قد ساعدت على تدعيم العلاقات بين البلدين بصورة كبيرة، حيث كانت الأردن هي الدولة العربية الأولى خارج الإطار الخليجي التي زارها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بعد انتهاء فترة الحداد الرسمي على وفاة الشيخ عيسى ، وكانت البحرين الدولة الأولى التي يزورها الملك عبد الله بن الحسين عاهل الأردن بعد توليه الحكم ، وقد زارها ثلاث مرات حتى الآن ، فضلاً عن بعض المسئولين الأردنيين الذين زاروا المنامة وكان آخرهم وزير الداخلية ، كما زار ولي العهد البحريني الشيخ سلمان بن حمد الأردن .

واستعرض الكاتب مظاهر العلاقات بين البلدين والاتفاقيات الموقع في المجالات المختلفة ، وخلص إلى أن العلاقات بين البحرين والأردن ، نموذج طيب للعلاقات بين الدول العربية، العلاقات القائمة على الانشغال بالهموم والقضايا العربية العليا والعمل المشترك من أجلها ، هذا فضلاً عن تبادل المصالح والمنافع التي يحميها ويصونها سياج من العلاقات السياسية القوية والتاريخية ، وزيارة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة لعمان هي تأكيد لذلك ، ولا شك أن نتائجها ستنعكس بمزيد من التعاون والتنسيق بين البلدين في المستقبل .

2000/5/22

النزاع الحدودي بين البحرين وقطر 000 *وتبخر آمال الحل الودي*

بقلم د.عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فترة قصيرة تلك التي عاشتها شعوب الخليج العربي بين الأمل واليأس ، وبين التطلع إلى المستقبل والانكفاء مرة أخرى إلى الماضي ، وبين الفرحة والصدمة .وهي الفترة التي بدأت مع خطوات الانفراج التي حدثت بين البحرين وقطر ، والتي بدأتها القيادتان في رمضان الماضي . ومن ثم تم تبادل الزيارات على أعلى المستويات ، وتشكلت لجنة

مشتركة برئاسة أولياء العهد للنظر في حل الخلاف الحدودي بينهما في الإطار الأخوي ، وتصاعدت الأماني والتطلعات نحو اليوم الذي تتكامل فيه الدولتان العربيتان الخليجيتان المتجاورتان ، البحرين وقطر0

وانتهت مع إصرار قطر علي طرح قضية الخلاف الحدودي جانباً وتمسكها بموقفها القاضي بأن محكمة العدل الدولية هي الجهة الوحيدة القادرة على الفصل فيه دون أن يؤثر ذلك على مجالات التعاون الأخرى مع البحرين!!

ولكن كيف يتم التعاون في مجالات الاقتصاد والاستثمار وغيرها في حين أن أصل الخلاف مازال قائماً ، وهو ليس بالأمر الهين لأنه يتعلق بثلث مساحة البحرين التي تعاني أصلاً من كثافة سكانية عالية ويبلغ عدد سكانها ضعف عدد سكان قطر التي تبلغ مساحتها أضعاف مساحة البحرين ، كما أنه كان واضحاً منذ البداية أن تشكيل لجنة مشتركة يرأسها أولياء عهد البلدين ليس الغرض منها بحث إنشاء جسر بحري أو الاتفاق على تعاون في مجالات الغاز أو غيرها ، فهذه قضايا تقع ضمن مسؤوليات الوزراء المختصين ، وهذا هو المعنى الذي وصل للاطراف الدولية والاقليمية الي قدمت تهانيها للبلدين لنجاحهما في" التوصل إلى إطار للحل الودي للخلاف الحدودي بينهما " 0

وأمام هذا الوضع لم يكن للبحرين أن تستمر في هذه" اللعبة اللامنطقية "، فكان بيانها الذي وضع النقاط فوق الحروف ووضع حداً للعبة تضييع الوقت وتمييع المواقف بينما لم يتبق سوى أيام وتبدأ المحكمة الدولية في نظر النزاع .

والواقع أن الموقف القطري من النزاع الحدودي مع البحرين يثير مجموعة من الملاحظات ، أهمها-:

* يأتي مخالفاً للتوجهات السائدة داخل مجلس التعاون خلال هذه الفترة والتي تعبر عن نفسها من خلال مظاهر التقارب والانفراج والتنسيق بين دوله وتوجهها لحل خلافاتها ومشاكلها بالحوار والود ، فالنزاع البحريني - القطري هو نزاع الحدود الوحيد في مجلس التعاون الذي خرج عن إطاره إلى إطار آخر لا يدرك خصوصية العلاقات بين دول المجلس والروابط الجغرافية والديموغرافية والتاريخية بين شعوبها0

* هو ضربة لمجلس التعاون الخليجي ، لأنه رفض للوساطات الخليجية ، سواء الفردية أو الجماعية ، هذا في الوقت الذي يواجه فيه المجلس بتحديات عديدة ، داخلية وخارجية ، تحتاج إلى التعاون والاتحاد أكثر من أي وقت مضى.

* لا يتسق والتوجهات السياسية القطرية خلال هذه المرحلة ، ففي الوقت الذي يطرح فيه وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم مبادراته العديدة للتضامن العربي والتقريب بين العراق والكويت والوساطة في نزاعات عربية وغير عربية ويجوب البلدان طارحاً لمبادراته ووساطاته ، يجئ التشدد في مواجهة بلد جاروشقيق ، بل وفي مواجهة مجلس التعاون كمجموعة تسعى إلى التكتل وتعظيم التنسيق لتحقيق الأهداف المشتركة0

* يجئ الموقف القطري في ظل ظروف من شأنها أن تعظم من آثاره السلبية ، قبل القمة الخليجية القادمة في البحرين ، والقمة الاسلامية في قطر ، فضلاً عن اجتماعات اعلان دمشق ، يضاف إلى ذلك أن مجلس التعاون كمجموعة مقدم على مرحلة جديدة في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي تحتاج إلى نوع من الحسم ومن شأن عودة الأجواء إلى التوتر بين المنامة والدوحة مرة أخرى أن تشتت تركيز المجلس وتستنزف جهوده0

ومع التسليم بأن الوقت لم يكن كافياً للجنة البحرينية - القطرية التي تم تشكيلها برئاسة أولياء العهد لبحث النزاع الحدودي والفصل فيه قبل بدء محكمة العدل في مناقشته ، فإن ما تجدر الاشارة إليه هنا هو-:

أ -كان واضحاً منذ البداية أن قطر لا تريد للجنة أن تنظر الخلاف الحدودي ، وهذا ما وضح من تصريح الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر بمجرد نزوله في مطار البحرين خلال زيارته لها في رمضان ، حيث قال إن البلدين سوف ينميا التعاون بينهما" تاركين جانباً "الخلاف الحدودي !! واتسقت تعليقات الأوساط الاعلامية القطرية على الزيارة مع تصريحات أمير قطر ، وهذا ما أدى إلى تباين رؤى الاوساط الاعلامية والرسمية ، العربية والدولية ، في تفسير البيان الختامي للزيارة0

ب -البحرين كعادتها هي التي بدأت عملية الانفراج ، حيث وضع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة منذ تولي مقاليد الحكم في البحرين ، ملف الخلاف الحدودي في مقدمة أولوياته خاصة وأنه كان كذلك أثناء تولية ولاية العهد ، حيث طرح خلال هذه الفترة أكثر من مبادرة لحل الخلاف ،من أهمها مبادرته لتسوية الخلاف من خلال مشروع للوحدة بين البلدين وذلك في13 سبتمبر 1996 . وفي أول مقابلة أجراها مع الصحف المحلية بعد توليه الحكم ، جدد الدعوة مرة أخرى للوحدة شرط موافقة الشعبين0

كما قام الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد بزيارة لقطر في ختام جولته الخليجية الأولى خلال الفترة من17 – 21مايو 1999 ، حيث عبر عن أمله في أن تزول أسباب الخلاف القائم لتكون العلاقات بينهما بالشكل الذي يتمناه ويصبوا إليه الجميع 0 وقد جاء ذلك في إطار توجه عام للقيادة البحرينية ، أهم عناصره الانفراج وطي صفحة الماضي بآلامه ومشاكله0

والآن ظهر أن التجاوب الوقتي القطري مع التوجهات البحرينية كان من باب " إرضاء الخواطر "دون أن تتوفر النية للحل الودي ، وإن موقف الدوحة ما زال على حاله ولم يتغير ، وهو أنه لا ينبغي مناقشة قضية الحدود ضمن أي اطار آخر طالما أنها موجودة أمام المحكمة الدولية حتى لا يحدث إزدواج في المسارات وتعارض بينها ، ولعل تصريح وزير الخارجية القطري خلال زيارته لمصر في 2000/5/20 كان كاشفاً في هذا الصدد حيث قال عند سؤاله عن الخلاف مع البحرين" ليس مطلوباً تدخل أحد حتى الآن "!! فمتى إذن يتم التدخل ؟0

جـ - الجميع يعرف الظروف التي تمت فيها موافقة البحرين على مبدأ اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، وكان ذلك في عام 1990 ، والقوات العراقية ما زالت في الكويت والتحالف الدولي لتحريرها يتشكل ويتبلور ، ودول مجلس التعاون في حاجة إلى أن تتوحد وتتجه إلى التحدي الأكبر المتمثل في احتلال إحدى دول مجلس التعاون ..وفي ظل هذه الظروف استغلت قطر انعقاد قمة مجلس التعاون في الدوحة وأصرت على مناقشة النزاع الحدودي مع البحرين طارحة مسألة اللجوء إلى المحكمة الدولية ، وكان من شأن تمسك البحرين بموقفها ومواجهة التشدد بالتشدد أن يؤدي إلى الفشل في التوصل إلى قرار موحد بشأن احتلال الكويت ، ولو اختلفت دول مجلس التعاون في هذه الظروف لتهددت كل ترتيبات تحرير الكويت بالانهيار ومن هنا كان موقف البحرين النابع من إحساسها بالمسئولية القومية وحرصها على المصلحة العامة ، وتمت الموافقة على رفع النزاع بصورة مشتركة إلى محكمة العدل الدولية بعد استنفاذ السعودية لجهود وساطتها . أي أن موافقة البحرين على مبدأ التحكيم لم يكن إقراراً بأن لقطر حقوق في

الجزر وإنما كان لإنقاذ مجلس التعاون من الاختلاف والتشرذم في وقت كان أحوج فيه إلى الاتفاق والوحدة . ولكن ما حدث بعد ذلك هو أن قطر لجأت منفردة إلى محكمة العدل قبل أن تستنفذ جهود الوساطة السعودية بالمخالفة للاتفاق الذي تم بين البلدين0

دـ - منذ إنشاء اللجنة المشتركة كان من المفترض إما أن يتم سحب النزاع من أمام محكمة العدل الدولية ووضعه أمامها للنظر فيه ، أو يتم احياء الوساطة السعودية ، والوساطات الأخرى للمساعدة في حل النزاع وتقديم الرؤى والافكار التي تساعد في ذلك ، أو على الأقل تأجيل مناقشة النزاع لعدة سنوات أخرى لاعطاء الفرصة للجنة للعمل على حله.

وكان من المفترض أن يقوم مجلس التعاون كمجموعة بدوره في هذا الصدد ، حيث ينص النظام الأساسي له على أن يكون للمجلس هيئة تسمى بـ"هيئة تسوية المنازعات "ولكن دول المجلس لم تلجأ اليها منذ إنشاءه حتى الآن على الرغم من تعدد المشاكل الحدودية وتصاعدها في بعض الأحيان0 ولكن أي من هذه الخطوات لم تحدث.

والواقع أن دور المجلس في النزاع بين البحرين وقطر منذ البداية كان غائباً حيث اكتفى بتأييد الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية ، وحتى عندما تم تشكيل اللجنة الرباعية في عام 1996 فقد اقتصرت مهمتها على تهدئة الاجواء بين البحرين وقطر دون أن تتدخل في صلب النزاع بينهما ، فكيف تهدأ الاجواء وأسباب اشتعالها ما زالت بعيدة عن الحل ؟ وهذا اسلوب تلفيفي في حل النزاعات العربية-العربية بشكل عام فاقت آثاره السلبية آثار النزاعات ذاتها في كثير من الحالات لأنه بمثابة تأجيل للصدام وليس القضاء عليه ، وتهدئة الصراع قد توحي لأطرافه بأنه قد تم حله وبالتالي يزداد تجاهله في الوقت الذي تشتعل فيه النار تحت الرماد 0 هذا في الوقت الذي توصلت فيه منظمة الوحدة الأفريقية على سبيل المثال إلى حل نهائي لهذه المشكلة ، وهو إقرار الحدود الموروثة منذ عهد الاستعمار لأنه بدون ذلك سوف يدخل العالم في دوامة لا نهائية من المشاكل حول الحدود0

وثمة ملاحظتين أخيرتين في هذا الصدد ، هما-:

أ -أن البحرين تريد الحل الودي لأنها تنظر إلى العلاقة مع قطر من منظور أشمل وتدرك أن أياً كان حكم المحكمة فإنه سوف يترك آثاراً سلبية على العلاقات بين البلدين يصعب محوها في حين أن امكانياتهما للتكامل أكبر وأفضل لشعبيهما، فالبحرين وقطر ليسو اليمن واريتريا أو مصر واسرائيل أو حتى سوريا ولبنان0

يضاف إلى ذلك أن اللجوء إلى المحكمة الدولية سوف يشكل سابقة ، يمكن أن تتكرر في المستقبل من قبل بعض دول المجلس مما سيفقده أهم عنصر من عناصر قوة أي تجمع اقليمي وهو قدرته على حل المشاكل بين أعضائه بالطرق السلمية .

ب -إن النظر إلى النزاع الحدودي بين البحرين وقطر لا يتم من جانب واحد أو زاوية واحدة ، وإنما هناك العديد من الجوانب والاعتبارات التي يشير إليها خبراء النزاعات الدولية في:

- الجوانب الاستراتيجية ، أي أن تكون الأرض المتنازع عليها ضرورية لأمن المدعى ، وتمثل حوار وفيشت الديبل ثلث أراضي البحرين مثلما سبقت الإشارة ، وبدونها يضيق مجالها الجوي والبحري بصورة خطيرة0
- الجوانب الجغرافية ، أي أن تكون الأرض جزءاً من أراضي أحد الطرفين جغرافياً0

- الجوانب الاقتصادية ، أي أن يكون أحد الطرفين بحاجة إلى الأرض المتنازع عليها لتحسين وضعه الاقتصادي ، والبحرين بحاجة إلى الجزر اقتصادياً في ظل ضعف انتاجها النفطي في حين أن قطر لديها ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم وتفوق مساحتها مساحة البحرين بعدة مرات كما سبقت الإشارة0

- الاعتبارات التاريخية والسيادية وفي هذا الصدد تتبع الجزر للبحرين منذ أكثر من مائتي عام0

وفي النهاية أقول أن أي وساطة بين البلدين يجب أن تكون قبل موعد عرض النزاع على المحكمة الدولية ، لأنه لا معنى لأي وساطة بعد اصدار المحكمة لحكمها0

لندن 2000/5/22

بقلم : د .عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2000/6/3

خطاب رئيس الوزراء.. قراءة في الدلالات والمعان

يعد خطاب الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء في الجلسة الختامية لدور الانعقاد الثامن لمجلس الشورى علامة فارقة في تاريخ المجلس وتاريخ التطور السياسي البحريني كله، لما احتواه من توجهات ترسم مستقبل البحرين الزاخر بالتقدم والنماء بإذن الله ، وما عكسته ردود الفعل عليه ، سواء على مستوى القيادة أو الشعب ، من دلالات تستمد معانيها من صميم التجربة البحرينية الثرية في مجالات الحكم والسياسة ،وضمير شعب البحرين الضارب بجذوره في أعماق التاريخ.

ومن هذا المنطلق فإن إعلان رئيس الوزراء أن مجلس الشورى سيكون منتخبا في عام 2004 ،وأن المرأة ستشارك في المجلس القادم كان تأكيداً على نجاح التجربة التي بدأت مع إنشاء المجلس في عام 1992 ، ونتيجة لدروس مرحلة امتدت لأكثر من ثماني سنوات وقد آن الأوان للانتقال منها إلى مرحلة أخرى لها آلياتها ومبادئها . ولكل عضو من أعضاء مجلس الشورى ، وفي مقدمتهم رئيس المجلس إبراهيم حسن حميدان ، أن يفخر بما جاء في خطاب الشيخ خليفة لأنه ساهم بوطنيته وإخلاصه وما قدمه من أراء وأفكار في إنضاج التجربة الديمقراطية البحرينية وانتقالها إلى مرحلة جديدة.

وبشكل عام فإن خطاب رئيس الوزراء يثير عدة ملاحظات ويستدعي لدىّ العديد من المعاني والدلالات التي يمكن أن أشير إليها في الآتي:

* الوفاء بالعهد والصدق مع النفس ومع الشعب ، حيث كان تأكيد القيادة البحرينية منذ البداية على أن مجلس الشورى لا يعبر عن منتهى التطور السياسي في البحرين ، وإنما هو خطوة على طريق هذا التطور هدفها النهائي هو الوصول إلى البرلمان المنتخب ،ولكن عبر مراحل لابد من معايشتها وتدبر دروسها واستكشاف الخطى نحو المستقبل بتأني وروية.

* يأتي الإعلان عن مجلس شورى منتخب عام 2004 منسجماً مع خط التطور الذي يسير عليه المجلس منذ إنشائه، وليس طفرة أو إستثناءاً عليه ، فقد كانت خطوات التطور تتوالى تباعاً كل عام بحيث تؤدي كل خطوة إلى ما بعدها وتعزز الخطوة الثانية سابقتها وتثبتها ، حدث هذا بالنسبة لعدد الأعضاء حيث بدءوا 30 عضواً زادوا إلى 40 ، وبالنسبة للجان التي كانت خمسة فأصبحت ستة بإضافة لجنة حقوق الإنسان ، فضلا عن الاختصاصات التي تزايدت بصورة ملحوظة سواء فيما يتعلق برسم السياسة العامة للدولة في النواحي الاقتصادية والإدارية والعلاقات الخارجية ، أو مناقشة مشروعات القوانين والمشروعات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمنها ميزانية الدولة .ولم يتوقف التطور على آليات عمل المجلس فحسب وإنما أمتد إلى توفير البيئة المناسبة لنجاحه وتفعيله في إطار من شمولية النظرة وعمقها ، وهنا جاء إعلان الأمير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عن التوجه لاجراء انتخابات بلدية واشراك المرأة بها ،والانضمام إلى العديد من اتفاقات حقوق الإنسان وغيرها من الخطوات التي صبت في هذا الاتجاه. ولهذا لم يكن غريباً أن تشيد العديد من منظمات حقوق الإنسان بهذه الخطوات بعد أن ألمت بحقيقة ما يحدث في البحرين ، وهذا ما حدث بالنسبة لبعض المسئولين في الغرب أيضا وعلى رأسهم روبن كوك وزير الخارجية البريطاني الذي تبنى منذ مجيئه للسلطة مبدأ السياسة الخارجية الأخلاقية و دفعه التحرك البحريني الفاعل للتعريف بالتقدم الحادث في سجل حقوق الإنسان بها والخطوات العديدة التي تم اتخاذها بالفعل إلى تغيير مواقفه السابقة و الإشادة بحقوق الإنسان في البحرين في خطابه أمام جلسة الحوار الخليجي - الأوروبي في بروكسيل مؤخراً ، والترحيب بخطاب الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الأخير.

* الحرص على أن تحظى خطوات التطور السياسي والاقتصادى بتأييد الأغلبية ، حتى لا يتحول الاختلاف إلى عائق أمام الديمقراطية ، يستنزف الجهد ويعطل العمل الوطني . ويزيد هذا الحرص إذا تعلق الأمر بالمبادئ العليا والسياسات العامة ، وهذا ما عكسه خطاب رئيس الوزراء بوضوح ، سواء من خلال برقيتي التأييد والمساندة لما جاء فيه من قبل الأمير وولي العهد أو برقيات المواطنين من القطاعات المختلفة التي تؤيد وتبارك الخطوات الجديدة .

* ولعلها ملاحظة فارقة تلك التي تشير إلى أن الخطوات التي أعلن عنها رئيس الوزراء في خطابه قد جاءت في وقت تحظى فيه البحرين بالإشادة والدعم على المستوى العالمي لسجلها في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح الاقتصادى ، وهذا يؤكد على أن هذه الخطوات قد نبعت من اعتبارات وطنية خالصة اقتضتها ووفرت الظروف للإعلان عنها ، ولم تأت نتيجة لضغوط من هذه المنظمة أو تلك ، أو الرغبة في الحصول على إشادتها ، فهي ليست بحاجة إلى مزيد من الإشادات . فعندما رأت القيادة البحرينية أن المصلحة الوطنية تقتضي التحول إلى تجربة الانتخاب كأسلوب لتشكيل مجلس الشورى أخذت المبادرة دون تردد . ومواقف البحرين ، في الداخل والخارج ، تنبع على الدوام من نبض الشعب والمصلحة الوطنية العليا وتبني على دراسة واعية لمنطلقاتها وأهدافها.

* كانت البحرين دائماً منارة للانفتاح ، السياسي والاقتصادى والثقافي ، في منطقة الخليج كلها ، وسبّاقة في الأخذ بنظام البرلمان المنتخب بعد استقلالها ، وإصدار الدستور وتأكيد دولة المؤسسات. وبالخطوات التي أعلن عنها رئيس الوزراء في خطابه تدخل البحرين مرحلة جديدة من الريادة تمتلك مقوماتها من وعي اجتماعى وسياسي ناضج ،

ومعدلات عالمية في التنمية البشرية والحرية الاقتصادية بشهادة المنظمات الدولية المتخصصة ، وكوادر وطنية تعمل من أجل رفعة الوطن وتقدمه ، واتفاق عام على مبادئ التطور وأولوياته ، وتراث ديمقراطي ثري رسخ قيم المشاركة والتعاون بين السلطات ، وإعلاء المصالح الوطنية فوق كل المصالح الفئوية ، وفوق ذلك وذاك قيادة سياسية واعية بمتطلبات المرحلة ومؤمنة بالمشاركة والشفافية.

* لقد حدد خطاب رئيس الوزراء الخطوط العامة للتوجهات المستقبلية بشأن مجلس الشورى ، والتي ستصاغ من قبل المتخصصين في شكل نصوص وأطر قابلة للتطبيق العملي ، وهذا يحتاج إلى وقت ، ومن هنا تجئ فلسفة الأربع سنوات التي تفصل بين الإعلان عن التوجه نحو الأخذ بالانتخابات وميعاد إجرائها . ووفق هذا المنطق فإن استباق الأحداث وإثارة التساؤلات حول تفاصيل تحتاج إلى دراسة ووقت كما سبقت الإشارة ، يبدو مغايراً لطبيعة الأشياء ومتطلبات المرحلة.

*إن التطور السياسي في دول مجلس التعاون يسير وفق خطوات محددة تضمن الاستقرار الاجتماعى والسياسي ، وتحول دون انحرافه عن أهدافه ، وهنا أستطيع القول أن تجربة الشورى في البحرين تقدم النموذج على خطأ بعض منظمات حقوق الإنسان في تقييمها لها ، فالتطور يسير طبيعي وبالتالي تتحقق أهدافه ، وهذا ما حدث في اعتى الدول الديمقراطية في العالم.

وهذا لا يعني بالطبع أن الظروف متماثلة في الخليج ، فلكل دولة ظروفها ، ولعل من أبرز تجليات هذا الأمر أن الإعلان عن إعطاء المرأة حق الانتخاب في الانتخابات البلدية والمشاركة في عضوية مجلس الشورى في الدورة القادمة في البحرين ، قد قوبل بالترحاب والتأييد بدون أي اختلاف أو اعتراض ، في حين أن هذا الحق يتسبب في جدل حاد على الساحة السياسية الكويتية ، بل أنه ووجه بمعارضة بعض الفعاليات النسائية ذاتها في قطر.

إن خطاب الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في ختام دور الانعقاد الثامن لمجلس الشورى هو وثيقة تاريخية ليس فقط بمضمونه وإنما أيضا لأنه صدر عن أحد رجالات البحرين الروّاد الذي شهد مسيرة تطورها بكل مطباتها ومعارجها وشارك في بنائها يد بيد مع الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه ،وها هو يفيض من نبع عطاءه وخبرته في ظل القيادة الرشيدة للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد ،وولى عهده الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.

بقلم : د.عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

نحو استراتيجية خليجية للتعاطي مع قضية حقوق الإنسان

مع التسليم بأن تقرير منظمة العفو الدولية السنوي الذي صدر مؤخرًا قد جاء مختلفًا في تناوله لبعض دول مجلس التعاون عن تقارير المنظمة السابقة ، حيث أشار إلى مظاهر التطور الإيجابي في مجال حقوق الإنسان في هذه الدول ، ولعل المثال البارز هنا كان البحرين . ومع

التسليم أيضًا بأن منظمة العفو الدولية قد أشارت إلى" انتهاكات لحقوق الإنسان "في الـ 140 دولة التي شملها تقريرها لهذا العام أي أكثر من ثلاثة أرباع العالم ،حتى أنها أكدت أن صورة حقوق الإنسان في العالم< قاتمة – >مع التسليم بكل ذلك ،فإن النظرة الشاملة للتقرير في تناوله لدول مجلس التعاون تشير إلى أنه مازال ينظر إليها نظرة تقليدية مغلوطة لا تتناسب مع سجلها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية ، الذي أشادت به العديد من المنظمات العاملة في هذا المجال ومنها منظمة العفو الدولية ذاتها 0 وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى العديد من الملاحظات والانطباعات الأساسية التي يخرج بها القارئ المحايد لتقرير منظمة العفو عن دول مجلس التعاون ، والتي تؤكد هذا المعنى ، أهم هذه الملاحظات هي– :

üمازالت منظمة العفو الدولية تعاني في نظرتها لدول مجلس التعاون ، مما يمكن أن يطلق عليه< عقدة النفط > ، حيث ترى دائما أن الحكومات الغربية تتغاضى عما تسميه بانتهاكات حقوق الإنسان في الخليج ، بسبب أهميته الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية باعتباره المصدر الأساسي للنفط لها ، ولهذا يجيء الاستهداف الدائم لهذه الدول من قبل منظمة العفو وبعض منظمات حقوق الإنسان الأخرى ، انطلاقًا من صور نمطية جامدة تكونت لديها بفعل عوامل متعددة بعضها تاريخية ،وبالاعتماد على مصادر غير أمينة للمعلومات.

وهذا المنطق فوق أنه مغلوط ولا يستند إلى حقائق واقعية ،فإنه ينطوي على تناقض واضح تقع فيه هذه المنظمات ، وهو أنه إذا كانت دول الخليج مهمة اقتصاديًا واستراتيجيًا للغرب ، فإنه لابد من الحفاظ على أمنها واستقرارها ،وأول مقتضيات ذلك عدم مطالبتها بتطبيق أنظمة وسياسات تخالف ظروفها وتتعارض مع موروثها الحضاري وشرائعها الدينية ، لأن من شأن ذلك أن يهدد أمنها الاجتماعي بالخلل والاضطراب 0

* والتناقض الأخطر الذي تنطوي عليه نظرة منظمة العفو في تقريرها الأخير إلى دول مجلس التعاون ، هو ذلك الذي يهدم الأساس الذي تبني عليه المنظمة أحكامها ، وتنطلق منه في إصدار تقاريرها ، وهو الاحتكام إلى الشعب كأحد أهم مظاهر الديموقراطية 0 ويبدو ذلك واضحًا في الجزء الخاص بالكويت في التقرير ، حيث تنظر منظمة العفو إلى رفض مجلس الأمة الكويتي للمرسوم الأميري بمنح المرأة حقوقها السياسية على أنه أحد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان ، على الرغم أن ما حدث هو التزام حرفي بقواعد اللعبة الديمقراطية ، حيث جاء رفض المرسوم الأميري من خلال عملية تصويت في المجلس النيابي المنتخب من قبل الشعب . والغريب في الأمر أنه لو أقدم الأمير على حل المجلس في هذه الحالة فسوف يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان أيضًا من قبل منظمة العفو. ! !

وما ينطبق على الكويت ينطبق على الكثير من دول مجلس التعاون 0 فالأمر ليس مجرد إصدار قرارات ، والديمقراطية لا تتحقق بجرة قلم أو بمرسوم ، وإنما لا بد من أن يكون المجتمع مهيئًا لذلك ، وإلا تعرض أمنه الاجتماعي للخطر ، أو في أحسن الحالات ، لا تنتج

الخطوة التي تم اتخاذها ثمارها المرجوة ، هذا مع التأكيد على أن للديمقراطية معانيها ومضامينها المختلفة في الدول الإسلامية ، ومنها دول الخليج ، عنها في الدول الغربية 0

* من الملاحظات المهمة على تقرير منظمة العفو الدولية في جزئه الخاص بدول مجلس التعاون أنه كثيرًا ما استخدم كلمة" ادعاءات "بكذا وكذا ، وهذا دليل على أن المنظمة غير واثقة من مصادر معلوماتها ولا تكلف نفسها عناء إثبات الحقيقة ، والأخطر من ذلك أنها لا تكتفي بإيراد هذه" الادعاءات "وإنما تبني أحكامها عليها ، وتضع على الحكومات مهمة إثبات العكس . وبدلاً من أن يحتوي تقرير منظمة العفو على رؤى وأفكار ومقترحات تفتح باب الحوار بشأنها مع الحكومات ، فإنه يركز على حالات فردية في صورة إحصاءات صماء لا تعكس حقيقة الدور المأمول للمنظمة العالمية الرئيسية المهتمة بحقوق الإنسان في العالم ،والتي يجب أن يكون هدفها الأساسي هو اقتراح كل السبل الكفيلة برفاهية الإنسان وصيانة حقوقه ، وليس مجرد توجيه الاتهامات للدول وممارسة نوع من الابتزاز ضدها في بعض الأحيان 0

* على الرغم من أن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 قد أكد ، وغيره من المواثيق، ، على خصوصيات الدول الثقافية والحضارية ، فإن منظمة العفو الدولية ، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان في العالم ، ما زالت غير قادرة على إدراك هذه الحقيقة وأخذها في الاعتبار ، ولعل هذا ما كان واضحًا بشدة في تقاريرها المتوالية التي أصدرتها عن السعودية خلال الفترة الأخيرة ، حيث تركزت انتقاداتها على النظام القضائي والعقابي الذي يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية ، والواقع أن هذا لا يرجع فقط إلى أن منظمة العفو تعتمد في تقاريرها على معايير غربية، وإنما إلى القصور العربي والإسلامي في التعريف بما يمكن أن نطلق عليه اسم" النظرية الإسلامية لحقوق الإنسان "، وهذا ليس دور رجال الدين فحسب ، ولكنه دور المعاهد الإسلامية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، والجامعات الإسلامية وغيرها ، وفي هذا الإطار فإن المطلوب ليس فقط الإشارة إلى النصوص الدينية والتراث الإسلامي ، وإنما إلى نتائج تطبيق ذلك في الواقع المعاش ، ولعل أهم المداخل في هذا الصدد هو أن البعد الروحي والديني لحقوق الإنسان في الدول الإسلامية ، ومنها دول الخليج ، والذي تتجاهله منظمات حقوق الإنسان في معاييرها ، يحقق نوعًا من التكافل الاجتماعي والاستقرار الأسري والأمن الاجتماعي ، وبالتالي تقل الجرائم وينعم المجتمع بالسلام ، وهذا ما تثبته الإحصاءات الغربية ذاتها ، من خلال المقارنة بين نسبة الجرائم والانحرافات في المجتمعات الإسلامية ونسبتها في المجتمعات الغربية0

* من أكبر الأخطاء التي يمكن أن تقع فيها منظمة العفو الدولية في تعاملها مع دول الخليج، ويبدو أنها قد وقعت فيها بالفعل ، هو الفهم الخاطئ للإشارات الصادرة من هذه الدول والاعتقاد بأن الخطوات التي قامت بها مؤخرًا في مجال دعم حقوق الإنسان ، قد جاءت نتيجة لضغوطها وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الأخرى عليها ، ومن هنا تصعد حملاتها لتحقيق

المزيد و"النجاحات "في دفع دول المجلس نحو اتخاذ خطوات أخرى ، هذا في حين أن الحقيقة لها جوانب ثلاثة– :

الأول : أن دول مجلس التعاون تدرك أن منظمات حقوق الإنسان قد أصبحت جزءًا من النظام العالمي ، ولا بد من التعامل والتحاور معها بصرف النظر عن رأيها فيها 0

الثاني : حرص دول المجلس على الارتقاء بمستوى حقوق الإنسان لديها ، والاطلاع على الرؤى والأفكار المختلفة في هذا الصدد ولكن دون مساومة أو ابتزاز 0

الثالث : لا يمكن لدول المجلس تحت أي ظروف ، أن تتجاوز الإطار السياسي والاجتماعي والديني الذي تنظر لحقوق الإنسان من خلاله ، لأن هذا التجاوز لن يكون مقبولاً من المواطنين أنفسهم ، وعلى هذا فلا مجال لأي ادعاء بأنها تستجيب في خطواتها التطويرية لضغوط هذه المنظمة أو تلك 0

* ومع الملاحظات السابقة ، فإن ثمة ملاحظة لا بد من الإشارة إليها وهي أن إشارة تقرير منظمة العفو الدولية عن دول مجلس التعاون إلى الجوانب الإيجابية لحقوق الإنسان بها ، هو توجه إيجابي يشجع على مزيد من التطور والتفاعل معها من قبل الدول الخليجية ، لأنه كلما تقاربت منظمات حقوق الإنسان مع الدول كان ذلك لصالح حقوق الإنسان في المقام الأول ، والعكس صحيح، ولكي يستمر هذا التوجه فإن على منظمة العفو الدولية أن تدرك حقيقة أساسية هي أن حركة التطور في الخليج محكومة ببيئة اجتماعية وسياسية وثقافية لها محاذيرها وأساسياتها التي لا يمكن تجاوزها ، وبالتالي فإنه ليس من المتصور أن يأتي كل شيء في يوم وليلة ، ولعل العاهل المغربي الملك محمد السادس كان واضحًا ومعبرًا عن الضمير العربي كله عندما قال في لقاء مع مجلة التايم الأمريكية في عددها الصادر في 26 يونيه 2000، إنه يجب ألا ينظر الغرب إلى أن التغيير في الدول العربية سيكون في< لمح البصر >، وإنما يحتاج إلى وقت وتأهيل وتهيئة .

ودول الخليج تسير على طريق التطور بخطى ، ربما أكثر سرعة من غيرها في دول ومناطق أخرى، فمنذ نصف قرن تقريبًا كانت دول فقيرة ومجتمعات تقليدية، ولكنها استطاعت في فترة قصيرة أن تحقق النمو والتقدم والرفاهية لشعوبها بحيث تتبوأ مراكز متقدمة في التنمية البشرية على مستوى العالم، وبالتلازم مع ذلك يجيء التطور السياسي الذي يسير بخطى محسوبة ، وفي القلب من كل ذلك يقع الإنسان الذي هو محور التنمية وغايتها .وخلال الفترة الأخيرة أقدمت العديد من دول مجلس التعاون على إنشاء لجان وجمعيات ، أهلية وحكومية، لحقوق الإنسان، وشهدت مجالس الشورى تطورات نوعية ملموسة، سواء من حيث الاختصاصات أو أسلوب التشكيل أو التمثيل لكل فئات المجتمع ، وهذا ما يبدو بصورة أوضح في البحرين وعمان، كل ذلك وفق ظروف كل دولة وأولوياتها .وحركة التطور تسير إلى الأمام ، وكل خطوة تأتي في وقتها لأن تاريخ التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كل المجتمعات في العالم مر بالعديد من المراحل

التي لا يمكن تجاهل إحداها أو القفز فوقها لأن من شأن ذلك أن ينتج نماذج مبتورة أو مشوهة .

ولكي تصل الصورة ، بهذا المعنى السابق ، إلى إدراك منظمات حقوق الإنسان وضمنها منظمة العفو الدولية ، فإن الأمر في حاجة إلى استراتيجية خليجية مشتركة في هذا الشأن تجد مبرراتها في :

1- أن موضوع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لا يثار فقط في تقارير المنظمات المعنية، وإنما أيضًا على المستوى السياسي، سواء في علاقاتها الثنائية أو الجماعية مع الغرب، ولعل إثارته في آخر اجتماع خليجي – أوروبي في بروكسيل مؤخرًا هو أحد مظاهر ذلك ، على الرغم من أن اللقاءات الخليجية – الأوروبية ذات طابع اقتصادي بالأساس وتتم وفق الاتفاقية الاقتصادية الإطارية بين الجانبين الموقعة في عام 1988 .

2- طرح موضوع حقوق الإنسان في الخليج يأتي في إطار ابتزازي في بعض الأحيان، فلقد كان واضحًا لأي مراقب مبتدئ لشؤون العلاقات الدولية أن إثارة الجانب الأوروبي لمسألة حقوق الإنسان في اجتماع بروكسل الأخير تحديدًا ، قد جاء ردًا على تشدد مجلس التعاون في هذه الاجتماعات ، والمذكرة شديدة اللهجة التي قدمها وهدد فيها بفض الشراكة إذا لم ينظر الجانب الأوروبي بجدية إلى المطالب الخليجية وفي مقدمتها إقامة منطقة حرة مشتركة للتجارة 0

3- تتعرض بعض دول المجلس لعمليات استهداف من قبل بعض منظمات حقوق الإنسان ، وعلى ذلك مثالان :

أولهما ، ذلك التركيز غير العادي والملفت للنظر من قبل منظمة العفو على السعودية خلال الفترة الأخيرة ، بحيث أنها أصدرت حولها عدة تقارير متتالية في مدة قصيرة ، وأعلنت صراحة أنها تقوم بحملة ضدها مدتها ستة أشهر. ! !

ثانيهما ، ما ذكرته مجلة الفورين ريبورت في تقريرها يوم 200/6/17 ، والذي أكدت فيه على أنها حصلت على معلومات تؤكد على أن دول الخليج سوف تكون هدفًا لحملة تقودها منظمات حقوق الإنسان ضدها خلال الفترة القادمة 0

4- يمس موضوع حقوق الإنسان ، كما تطرحه منظمات حقوق الإنسان الغربية، ثوابت دينية وحضارية واجتماعية لا يمكن تجاوزها في الخليج ، لأنها نابعة من الدين والتقاليد والموروثات الحضارية التي تشكل الهوية وتتصل اتصالاً وثيقًا بمسألة الاستقرار والسلام الاجتماعي 0

وانطلاقًا من ذلك ، فإن الاستراتيجية الخليجية المقترحة في مجال التعامل مع منظمات حقوق الإنسان يمكن أن تتضمن عدة عناصر أساسية هي- :

-إنشاء لجنة أو إدارة لحقوق الإنسان في مجلس التعاون الخليجي ، تكون مهمتها التنسيق مع منظمات حقوق الإنسان القطرية ، والاتصال مع المنظمات الأخرى لشرح حقيقة الأوضاع في المنطقة0

–طرح القضية ضمن أولويات الهيئة الاستشارية الخليجية ، بحيث يعهد إليها بصياغة استراتيجية متكاملة الأركان في هذا الصدد 0

–إعداد قاعدة بيانات خليجية كاملة عن حقوق الإنسان في الخليج والعالم ، تحتوي على شقين ، الأول يتعلق بمؤشرات وحقائق احترام حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون ، والثاني يرصد مظاهر انتهاك هذه الحقوق في الغرب لامتلاك زمام المبادرة عند إثارة الموضوع في أي اجتماعات مشتركة ، والتمكن من الرد بالحجج والوقائع ، وهذا ما يقوم به في الواقع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ضمن اهتمامه بملف حقوق الإنسان في العالم 0

–الاستفادة من الجامعات ومراكز البحوث وخبراء حقوق الإنسان والقانون الدولي في دول مجلس التعاون لتقديم رؤاهم وتصوراتهم في هذا الشأن 0

–استثمار الباحثين والدبلوماسيين الغربيين الذين يتفهمون قضايا الخليج والصورة الحقيقية لحقوق الإنسان في دول مجلس التعاون ، والعمل على توسيع دائرتهم لمخاطبة الغرب بنفس عقليته ومفرداته.

رئيس التحرير

2000/8/13

لقاء الأمير مع سي إن إن 000 معان ودلالات

الانطباع الذي ساد لدى من شاهد لقاء الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مع شبكة سي إن إن الاخبارية الامريكية مؤخراً ، هو أنه رجل دولة يعرف طريقه جيداً ويؤمن به ويستلهم خياراته في الداخل والخارج من وحي إرادة الشعب ومسؤوليات الموقع والتاريخ والانتماء القومي فضلاً عن روح العصر وآلياته ومعطياته 0

ولهذا حظيت المقابلة باهتمام ملموس من قبل الصحف والإذاعات العربية والعالمية ، على مستويات مختلفة ، ففضلاً عن أهمية الموضوعات التي تناولتها وردود الأمير الواضحة والمختصرة والواثقة عليها ، فإن محطة سي إن إن في حد ذاتها هي محطة عالمية كبرى تساهم بدور بارز في تشكيل الرأي العام العالمي وتحديد أجندة الاهتمامات السياسية والاقتصادية والاعلامية في العالم ، وتتميز حواراتها بالمصارحة والجرأة ، وبالتالي فإن اقدام أي مسؤول على الحديث معها انما يعني أنه واثق من سياسته وفخور بما عنده وليست لديه أي حساسية من إثارة أية موضوعات 0

كما جاءت المقابلة في الوقت الذي يثار فيه الحديث بكثافة في الغرب عن القيادات الجديدة في العالم العربي ورؤيتها لدولها وللعالم ، وقد استطاع الشيخ حمد أن يقدم صورة واضحة للبحرين ، كما يراها ويريدها ، في القرن الجديد ، أكمل بها الصورة عن القادة العرب الجدد لدى

الغرب بعد لقاء الملك محمد السادس ملك المغرب مع مجلة التايم الامريكية في يونيو الماضي ، ولقاءات العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني مع بعض الصحف الغربية 0

وقد ساهم الجو العام الذي أجريت فيه المقابلة في إضفاء أهمية خاصة عليها وعلى موضوعاتها ، حيث جاءت بعد زيارة ناجحة للشيخ حمد إلى بريطانيا عبرت الأوساط السياسية البريطانية وفي مقدمتها رئيس الوزراء البريطاني عن ارتياحها مما عرضه الامير خلالها من أفكار ومبادرات ، وبعد عدة إشادات بالنهج البحريني في مجال حقوق الانسان والتطور السياسي والاقتصادي صدرت من منظمة العفو الدولية ، والخارجية البريطانية ، والمنظمة العربية لحقوق الانسان ، والاسكوا ، وغيرها من الهيئات ، وفي ظل ظروف متغيرة تمر بها منطقة الخليج والشرق الأوسط ، بعد عشر سنوات من الحصار على العراق والمأزق الذي تمر به عملية السلام بسبب القدس واللاجئين وغيرها 0

وبشكل عام ، يمكن القول أن للقاء الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مع سي إن إن العديد من الدلالات والمعان أهمها : ـ

ـ ثقة الأمير بالنفس والوطن والنظام والمنجزات ، وهذا ما عكسته ردوده الهادئة والقاطعة في لقاء كان مليء بالموضوعات التي تتعلق بالبحرين والخليج والشرق الأوسط وعملية السلام وغيرها ، وقد تجلت أبرز مظاهر هذه الثقة في تأكيد الأمير على أن أبواب البحرين مفتوحة لكل من يريد الاطلاع على حقيقة الأوضاع بها ، وأنه مستعد لاصطحاب وفد منظمة العفو الدولية معه على طائرته الخاصة . ولما يأت هذا من فراغ ، فالبحرين تعبر عن نموذج فريد بالفعل 00 دولة صغيرة المساحة قليلة الموارد واجهت من التحديات ما لم تواجهه غيرها من دول الخليج ولكنها استطاعت أن تتغلب عليها وتصبح دولة عصرية ومهمة في المنطقة ومركز مالي وتجاري رائد فضلاً عن نهجها في تنويع مصادر الدخل وعدم السماح لقلة انتاج البترول بأن تكون قيداً على طموحاتها ، ولهذا فإن تقرير" الاسكوا "الأخير يؤكد على أن نسبة التضخم في البحرين هي الأقل في مجلس التعاون الخليجي . والسياج الحامي لكل هذه الانجازات هو التفاعل الحادث بين سياسات وقرارات القيادة وتطلعات وطموحات الشعب ، وبالتالي يحس كل بحريني بأن مسيرة التنمية في بلاده هي مسيرته التي يجب أن يدفعها إلى الأمام ويحافظ عليها 0

ـ إدراك أهمية البحرين ومسؤولياتها في حفظ الأمن والسلام في الخليج ، ومن هنا كان تأكيد الأمير على ضرورة إحلال السلام في المنطقة بعد تعرضها لحربين كبيرتين وترحيبه بالتوجهات الانفتاحية للرئيس الإيراني وتأكيده على أنه سيلتقي به قريباً . وبالتلازم مع ذلك عبر الشيخ حمد عن ثوابت البحرين التي تتسق مع ثوابت العالمين ، العربي والإسلامي ، تجاه القدس مؤكداً على أنه من الصعب على الرئيس الفلسطيني القبول بأقل من السيادة الكاملة على القدس الشرقية التي احتلت عام 67 وهو ما يؤكد عليه القرار 242 0

ـ تؤكد مقابلة الشيخ حمد مع سي ان ان على نهج التواصل البحريني مع الإعلام ، المحلي والدولي ، والانفتاح عليه بدرجة عالية من الشفافية ، ويبرز في هذا الصدد حديث الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء مع صحيفة الواشنطن تايمز الأمريكية والذي تناول فيه مختلف القضايا المحلية والعربية في مارس الماضي ، وحديث الشيخ محمد بن مبارك وزير الخارجية مع هيئة الإذاعة البريطانية في 2000/7/26 والذي كان شاملاً وواضحاً وحدد موقف البحرين من العديد من القضايا المثارة على الساحتين الاقليمية والدولية ، وعندما تولى الأمير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم العام الماضي التقى بالصحافة المحلية حيث عرض الخطوط العامة لسياسته في الداخل والخارج تأكيداً على الإيمان بدور الإعلام كأداة معرفة وتثقيف من ناحية ، وحق الشعب في الإطلاع على كل شئ من ناحية أخرى.

إن لقاء الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مع سي إن إن ، بكلمات مختصرة ، قد عكس وجه البحرين المشرق على العالم بتاريخها وإنجازاتها وطموحات أبنائها في تحقيق الأمن والسلام والرخاء 0

بقلم : د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2000/10/5

البحرين ومرحلة جديدة من التطور السياسي" "

لقد جاء خطاب الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشورى مؤكداً على ثوابت البحرين ، الدولة والشعب والقيادة ، التي تستقي جذورها من تاريخها الضارب في أعماق الزمن ، وتتسق مع حاضرها وطموحاتها ورؤيتها للمستقبل ، أهم هذه الثوابت هي :

– التنوع والانفتاح والتعايش السمح بين الأفكار والأصول والمعتقدات ، هو أساس ما تشهده البحرين اليوم من تقدم ووفاق وإزدهار على كافة المستويات .

– الانفتاح علي كل الكفاءات البحرينية للمساهمة في خدمة وطنها بدون أي تمييز بينها الا على أساس من صدق المواطنة والانتماء.

– ديمومة التطور ، فالشعوب الحية لا تتوقف عن التطور لأن الزمن لا يتوقف عن المضي إلى الأمام .ومن هنا جاء تأكيد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة على أن البحرين مقدمة على مرحلة جديدة في تطورها السياسي سوف تتضح ملامحها هذا العام من خلال تطور تنظيمي ودستوري جديد سوف يطرح على الشعب في حوار وطني تكون نتيجته ميثاق وطني يضع المبادئ الكفيلة بإنطلاق الدولة الديمقراطية في البحرين.

الوفاء للقادة الرّواد في ماضي البحرين وحاضرها ، حيث أكد الشيخ حمد على أن البحرين لم تكن لتصل إلى – ما وصلت إليه بدون جهود الآباء المؤسسين وعلى رأسهم الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ورئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة . هذا فضلاً عن الوفاء للشعب الذي وعده الشيخ حمد في أول خطاب له بعد توليه مسؤولية الحكم بمزيد من التطور والإنفتاح وترسيخ المساواة القائمة بين أبناء الشعب الواحد.

الانسجام والتوافق بين عنصري الخبرة والشباب ، ففي الوقت الذي أكد فيه الأمير على تطلعه للشيخ – خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء طلباً للمزيد من العطاء أكد على آنه ينظر بعين الأمل إلى جيل الشباب الذي يمثله الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد.

هذا الانسجام هو نتيجة طبيعية لرسوخ مبادئ الدولة وأسس تطورها عبر الزمن ، فتتوالى الأجيال على نفس الخط ونفس المنهج مع استلهام روح العصر ومعطياته . والناظر إلى حركة التطور في البحرين ، في كل المجالات ، يجدها سلسلة متصلة الحلقات يتم الانتقال فيها من حلقه لأخرى بسلاسة ويسر.

ولقد كان حرص الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة على أن يعلن من على منبر مجلس الشورى عن رؤيتة لمستقبل البحرين والخطوات التي سيتم اتخاذها على طريق التطور السياسي بها ، دليلاً على الثقة التي يوليها للمجلس والأهمية الكبيرة التي تعولها عليه القيادة السياسية في المساهمة في صياغة المستقبل واستشرافة ، خاصة ان الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة كان قد أعلن من على منبر مجلس الشورى أيضاً عن مشاركة المرأة في دورته الحالية وتشكيله في الدورة القادمة عن طريق الانتخاب.

وهذا في الواقع يعكس ، إضافة إلى الثقة في المجلس ، نجاح تجربته التي بدأت منذ عام 1992 ورضا القيادة عنها ، ولهذا فإن التطور الذي لحق بالمجلس في دورته الحالية هو أحد حلقات تطوره التي لم تتوقف منذ إنشائه ، ففي دورته الأولى أثبت جدارته وكفاءته وقدرته على مناقشة مختلف القضايا بموضوعية وجدية وتقديم التوصيات الفعالة للحكومة ، ثم جاءت دورته الثانية بصلاحيات أكثر وبزيادة عدد أعضائه من 30 إلى 40 عضواً . وانعكس ما حققته دورته الثانية من نجاح ملموس في إحالة الحكومة لأكثر القضايا حساسية وأهمية بالنسبة للبحرين ومنها ميزانية الدولة وقضية العمالة الأجنبية وغيرها من القضايا اليه لمناقشتها والأخذ بأكثر من 80 ٪ من توصياته فيها .

وفي إطار كل ما سبق تبدو الدورة الحالية لمجلس الشورى دورة تاريخية تأتي في مرحلة مهمة تمر بها البحرين تتطلع فيها إلى المستقبل بكل أمل وتفاؤل ، فهي الدورة الأخيرة التي يتم فيها تشكيل المجلس بالتعيين ، حيث سيشكل المجلس القادم بالانتخاب ، ولهذا فإنها دورة انتقالية سوف تضع القواعد وتهيئ الظروف لدخول البلاد في مرحلة جديدة من تاريخها السياسي . ولقد كان هذا المعنى واضحاً في ذهن القيادة السياسية عند اختيارها لأعضاء المجلس الذي جاء عاكساً لعدة أمور أهمها :

الادراك لطبيعة المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق المجلس في هذه الدورة ، ولذلك جاء مشتملاً على – مختلف التخصصات والخبرات ، حيث به أكثر من 14 عضواً حاصلين على الدكتوراه من جامعات محلية وعربية و دولية ، بالاضافة إلى ممثلين لمختلف القطاعات من إعلاميين وأكاديميين وتجار ومهنيين من القطاعين العام والخاص . كما جاء تشكيل المجلس معبراً عن إرادة التغيير وتجديد الدماء ولذلك ضم 19 عضواً جديداً بنسبة تجديد تقارب الـ 50٪.

نهج التسامح الديني والمذهبي في البحرين ، وعدم اعتبار الدين معياراً للمواطنة وتولى المناصب والمسئوليات – ، وهذا يأتى منسجماً مع الحرية الدينية التي اتسمت بها البحرين على مدى عقود من الزمن، حيث الوحدة الوطنية بين جميع الفئات والطوائف في المجتمع على اختلاف أصولهم ودياناتهم ومعتقداتهم بشهادة التقارير والمؤسسات الدولية، الأوروبية والامريكية ، وهذا ما أكدت عليه أيضاً صحيفة الهيرالدتريبيون في عددها الصادر يوم 2000/9/29 مشيرة إلى ما تتمتع به البحرين من تسامح ديني كبير.

تقدير دور المرأة وإدراك أهمية تفعيل مشاركتها السياسية في المجتمع بعدما زادت مساهمتها في مختلف – المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد تزامن دخول المرأة عضوية مجلس الشورى مع عدد من الإنجازات الأخرى التي حققتها في الفترة الأخيرة حيث تولت العديد من المناصب الدبلوماسية القيادية في الدولة .

– يأتي مجلس الشورى في دوته الحالية منسجماً مع العديد من الخطوات التي اتخذها تباعاً الأمير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة منذ توليه مقاليد الحكم في مارس عام 1999 ، وأبرزها الإعلان عن إجراء انتخابات بلدية بمشاركة المرأة قبل نهاية هذا العام ، وإنشاء لجنة لحقوق الإنسان بمجلس الشورى تتولى العديد من المهام التي ترتبط بحماية حقوق الإنسان ، والإفراج عن المئات من المتهمين بجرائم تمس الأمن العام ، وفتح صفحة جديدة معهم ومنحهم فرص العمل لتسهيل إعادة اندماجهم في المجتمع .

وتتوافق هذه الإصلاحات مع المبادئ التي رفعها الشيخ حمد في خطاباته فور توليه مقاليد الحكم والتي تؤكد على الاتجاه بنحو بناء دولة حديثة تقوم على أسس ديمقراطية ومؤسساتية وقاعدة اجتماعية صلبة .

إذا كان القادة هم الذين يتخذون القرارات التاريخية التي تحدث التحولات الكبرى في بلادهم ، فإن الشعوب هي التي تتفاعل مع هذه القرارات وتساند تنفيذها على أرض الواقع . والشعب البحريني كان دوماً ملتحماً بقيادته ، وداعماً لخطواتها وهذا ما يتجلى الآن في أبهى صوره ، ولهذا كان طبيعياً أن تكون مسحة التفاؤل هي السائدة في جميع التعليقات التي صدرت حول مجلس الشورى الجديدة .

د . عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2000/10/4

2000/11/29

لجنة الميثاق الوطني واستراتيجية التغيير في البحرين

التغيير الهادف والمدروس، الذي يُبنى على إنجازات الماضي ويقرأ الحاضر ويستشرف آفاق المستقبل، ويستلهم طموحات الشعب وآماله وتطلعاته، وينطلق من ثوابته ويحترم تراثه وتقاليده وعاداته .. هو عنوان المرحلة الحالية في البحرين، وهذا ما تعبر عنه العديد من الدلائل والمؤشرات أهمها:

* تقارب خطوات التغيير وتتابعها في البحرين، بحيث تبدو عملية مستمرة، وسلسلة متصلة الحلقات، وهذا ما يتسق مع ما أعلنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عند توليه مقاليد الحكم من أن "التغيير سنة الحياة"، وبالتالي فإن استمراره مقترن دائمًا باستمرارها وتجددها.

* شمولية التغيير، فهو لا يركز على جانب واحد مع تجاهل الجوانب الأخرى، ولكنه تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي، ونظرة على الخطوات التي تم اتخاذها خلال العامين الأخيرين تؤكد ذلك، سواء فيما يتعلق بمجلس الشورى أو الانتخابات البلدية، أو حقوق الإنسان، فضلاً عن القضاء والحياة الاقتصادية.

* نوعية التغيير، فقد تلجأ بعض الحكومات في فترات معينة إلى أحداث تغيرات ما بهدف التغيير وتحقيق أهداف قصيرة الأجل، ولهذا تتميز بكونها كمية وليست نوعية، وتطول الأشخاص أكثر ما تطول الأنظمة والسياسات، في حين أن التغيير في البحرين هو تغيير نوعي ترى القيادة البحرينية أن الظروف مهيأة لنجاحه وتحقيقه لأهدافه التي تتسم بأنها طويلة المدى واستراتيجية وليست تكتيكية، لأنها تتم في إطار من التوافق على مستوى القيادة ومستوى العلاقة بين القيادة والشعب.

* التغيير في البحرين يقوم على المبادرة وليست رد الفعل، ولهذا تجيء خطواته المتتابعة والجريئة في ظل إشادات دولية وإقليمية عديدة، وعلى أكثر من مستوى بالبحرين وسجلها في مجالات التطور السياسي والاقتصادي.

* التناسق والتفاعل بين خطوات التغيير، لأنها تجيء في سياق رؤية متكاملة لطبيعة المرحلة وتغيراتها على المستويات المختلفة، وتنطلق من ثوابت راسخة للبحرين.. الدولة والشعب والقيادة. والناظر إلى تاريخ التطور في البحرين يجده سلسلة متصلة الحلقات، بحيث لا توجد فجوات موضوعية بينها وإن كانت هناك فجوات زمنية أملتها ظروف معينة، داخلية وخارجية.

* التغيير في البحرين يقوم على خطوات بحرينية خالصة، نبعت من ظروفها ومتطلباتها، ولم تأت بحثًا عن دور إقليمي أو رغبة في التميز أو التفرد، أو قفزًا على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، فضلاً عن أنها جاءت في إطار التطور الطبيعي للدولة في ارتباط الماضي بالحاضر، والحاضر بالمستقبل.

في إطار ما سبق، يمكن النظر إلى الأمر الأميري بتشكيل اللجنة الوطنية للميثاق الوطني من 46 عضوًا يمثلون فئات وشرائح المجتمع البحريني المختلفة بهدف وضع القواعد والملامح العامة التي تحكم جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البحرين، حيث تكتسب هذه اللجنة أهميتها بالنظر إلى:

* تجيء في إطار الاستعداد لمرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني في البحرين أهم عناصرها : انتخابات بلدية تشارك فيها المرأة، مجلس شورى جديد عكست تشكيلته ما تطمح إليه القيادة من دور له في صياغة ملامح المستقبل، مجلس شورى منتخب عام 2004، لجنة برلمانية لحقوق الإنسان تمارس دورها بدعم من القيادة السياسية، دور متنام للمرأة في الشئون العامة، مجتمع مدني يلقي الدعم والمساندة .. إلخ.

* تضع هذه اللجنة الإطار المنظم والحاكم لكل خطوات التطور في البحرين، ومن هنا فإنه يمكن أن نطلق عليها اسم "الخطوة الأم" أو "الخطوة المفتاح" لفهم الفلسفة الحاكمة لعملية التغيير الحادثة بالبحرين.

* عدد أعضاء اللجنة الكبير يتيح لها تعدد الأفكار وتنوعها وصولاً إلى أحسن الصيغ وأفضلها، ولا يهم في هذا الصدد طول فترة المناقشة، فقد تعودت البحرين دائمًا على أن تأخذ خطواتها بتأن ورويّة، ولو تم تحديد مدة زمنية محددة للجنة للانتهاء من عملها، لكان ذلك بمثابة مصادرة على حريتها في العمل والمناقشة.

* اللجنة تبدأ عملها دون وجود أي شيء محدد سلفًا من القيادة سوى خطوط استرشادية عامة ركز عليها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أثناء لقاءاته الأخيرة مع الفعاليات المختلفة في البحرين مثل دعم واحترام حقوق الإنسان، ومبدأ تكافؤ الفرص، الحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي وغيرها من الخطوط. وهذا يعطي اللجنة حرية تامة في العمل، ويتيح لها مناقشة كل الأفكار والمقترحات دون أية قيود، خاصة مع وجود الانفتاح الذي صاحب إنشاءها وتعبر عنه مقالات الرأي في الصحف المحلية التي تعلق عليها وتقدم مقترحاتها وتحفظاتها في بعض الأحيان.

* على الرغم من أن اللجنة ممثلة لكافة فئات وتخصصات المجتمع، فإن ما ستتوصل إليه سوف يُعرض على الشعب من خلال مؤتمر شعبي موسع أشبه بالاستفتاء، وهذا تأكيد آخر على احترام إرادة الشعب وخياراته.

إن عجلة التغيير الدائرة في البحرين تبشر بمستقبل مشرق لكل أبناء الشعب البحريني، وتدعوهم إلى المشاركة في دعم هذه التجربة ومساندتها، لأنها تجربتهم التي تجعلهم غايتها ووسيلتها في الوقت ذاته.

د. عمـر الحسـن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية